

الدكتورة ريكا فارغا، مرشحة المجر للجنة القانون الدولي (2023-2027)

- إن ترشيح الدكتورة فارغا يلي تمامًا متطلبات عضوية لجنة القانون الدولي:
 - أعضاء اللجنة هم أشخاص لديهم كفاءة ومؤهلات مشهود لها في كل من الجوانب الفقهية والعملية من القانون الدولي.
 - يجب أن يُمثل أعضاء اللجنة النظم القانونية الأساسية في العالم.
 - يتم اختيار الأعضاء من شرائح مختلفة من مجتمع القانوني الدولي، مثل الأوساط الأكاديمية والسلوك الدبلوماسي والوزارات الحكومية والمنظمات الدولية.
- تتمتع الدكتورة فارغا بخبرة مهنية واسعة في مجالات مختلفة - من المنظمات الدولية إلى المنظمات الإنسانية، مؤسسة أمين المظالم والحكومة - ومدعومة بخلفيتها الأكاديمية وأبحاثها في مجال القانون الدولي.
- لم يكن لهنغاريا أي عضو في لجنة القانون الدولي منذ عام 1976؛ فمن المهم ضمان تمثيل جميع الثقافات القانونية في لجنة القانون الدولي وعكس التنوع الجغرافي لأعضاء الأمم المتحدة.
- حاليًا، 30 من أصل 34 من أعضاء لجنة القانون الدولي هم من الرجال. من المهم السعي للحصول على تمثيل متوازن للرجال والنساء داخل لجنة القانون الدولي. الدكتورة ريكا فارغا هي المرشحة الأنثى الوحيدة ضمن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

مجالات الخبرة الخاصة: القانون الدولي الإنساني، التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني، القانون الجنائي الدولي، حصانات الدولة، حصانة المنظمات الدولية، قانون المعاهدات.

الخبرة الأكاديمية:

- ما يقارب عقدين من تدريس القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي
- العديد من الكتب والمنشورات في المجالات الدولية والوطنية باللغتين الإنجليزية والهنغارية.
- ما يقارب 90 عرض مهني في المؤتمرات الوطنية والدولية بالإضافة إلى التدريبات.

الخبرة المهنية:

- الخبرة الحكومية من خلال العمل في وزارة الخارجية والتجارة الهنغارية كرئيسة لقسم القانون الدولي، وكبيرة المستشارين القانونيين بشأن قضايا القانون الدولي لوزير العدل، والأمين العام لمكتب مفوض الحقوق الأساسية في هنغاريا.
- يُنظر لها كشخص ممارس قوي للمهنة، من خلال المشاركة في لجنة الأمم المتحدة السادسة (القانونية)، ولجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا (لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام) وفرق العمل التابعة للاتحاد الأوروبي (الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام، المحكمة الجنائية الدولية، والمؤتمرات الدولية للصليب الأحمر/الهلل الأحمر، واجتماعات مبادرة تعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي (التي تنظمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحكومة السويسرية). خبرة في التفاوض بشأن المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف والتفاوض مع الحكومات والقوات المسلحة بشأن تنفيذ وتطبيق القانون الدولي الإنساني.

- الخبرة مع المنظمات الإنسانية: كبير مستشاري الصليب الأحمر المجري ، المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ، الوفد الإقليمي لأوروبا الوسطى
- العضوية في الهيئات والمنظمات التي تتعامل مع القانون الدولي (اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق، المحكمة الدائمة للتحكيم، المعهد الدولي للقانون الإنساني سان ريمو، وكالة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي) .